

البرلمان الليبي يعقد جلسة طارئة لدعم حكومة باشاغا



يعقد مجلس النواب الليبي جلسة رسمية طارئة، الاثنين المقبل، في مقره بمدينة طبرق شرقي البلاد لبحث سبل دعم حكومة فتحي باشاغا، في وقت تجددت فيه الاشتباكات بين ميليشيات متنافرة في مدينة الزاوية غربي طرابلس.

وقال المتحدث الرسمي باسم مجلس النواب الليبي عبدالله بليحق، مساء الأربعاء، إن هيئة رئاسة المجلس تدعو الأعضاء للجلسة الرسمية التي ستعقد الاثنين المقبل بمقر البرلمان في مدينة طبرق. وستكون الجلسة المرتقبة الأولى منذ تكليف حكومة فتحي باشاغا بإدارة شؤون البلاد. كما سيكون هذا الاجتماع الأول أيضاً بعد اجتماعات استمرت لستة أيام في القاهرة بين وفدي مجلسي النواب والمجلس الأعلى للدولة، نوقش خلالها عدد من النقاط الخلافية حول المسار الدستوري.

ولم يعلن البرلمان عن جدول أعمال هذه الجلسة المرتقبة، إلا أنه من المرجح أن تناقش قانون الموازنة العامة، على الرغم من أن حكومة باشاغا لم تتسلم بعد مهامها رسمياً في العاصمة طرابلس.

وعقد مجلس النواب آخر جلسة في الثالث من مارس الماضي، عندما أدى فيها وزراء الحكومة المكلفة برئاسة فتحي باشاغا اليمين القانونية أمام الأعضاء بمقر المجلس في مدينة طبرق.

وكان باشاغا قد تعهد، خلال الاجتماع الأول لحكومته في مدينة سبها (جنوب) في الحادي والعشرين من أبريل الماضي، بأن تعمل حكومته على اعتماد الموازنة العامة خلال أسبوع أو عشرة أيام على أقصى تقدير، من أجل بدء العمل على مشروعاتها وخططها. كما تكفل بأن يقوم برنامج الحكومة على ترشيد الإنفاق وتخفيف وطأة التضخم على المواطنين، وتخصيص الموارد المالية للقطاعات الخدمية.

في الأثناء، أكدت وسائل إعلام ليبية اندلاع اشتباكات بين «قوة دعم الاستقرار بالمنطقة الغربية» الموالية لرئيس لباشاغا، و«فرقة الإسناد الأولى» المؤيدة لحكومة الوحدة الوطنية المنتهية ولايتها برئاسة عبد الحميد الدبيبة.

ولم تتضح على الفور أسباب الاشتباكات، لكن مصادر ليبية عزتها إلى خلاف شخصي بين عناصر في هذه الميليشيات.

وبحسب مصدر طبي داخل الزاوية، فقد وصل أكثر من 5 جرحى إلى مستشفى المدينة، إضافة إلى جريحين كانا قد وصلا إلى عيادة خاصة جنوبي المدينة. ودارت الاشتباكات في منطقة جزيرة العريوي جنوبي مدينة الزاوية، فيما سمع صداها في شارع عمر المختار، وهو أحد الشوارع الرئيسية وسط المدينة.

على صعيد آخر، ينتظر أن يناقش مجلس الأمن الدولي، برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، في 26 مايو الجاري، الوضع في ليبيا، وأن تُقدم البعثة الأممية ولجنة العقوبات إحاطة بهذا الخصوص أمام المجلس. ومن المقرر أن يناقش مجلس الأمن حماية المدنيين خلال الصراع والأمن الغذائي في ليبيا، وفق إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة.

وكان تقرير لمجلس الأمن قد أعرب عن مخاوفه من عدم الاستقرار في ليبيا وشبح عودة الحرب الأهلية. كما أشار إلى مصادر قلق أخرى من تدفق الأسلحة والمقاتلين والمهاجرين إلى أوروبا.

وأعلنت المنظمة الدولية للهجرة، إعادة 4 آلاف و461 شخصاً إلى ليبيا أثناء محاولتهم الهجرة بطرق غير قانونية، خلال أربعة أشهر.

وقالت المنظمة في بيان، مساء أمس الأول، إن هؤلاء المهاجرين تم «إنقاذهم واعتراضهم (وسط البحر)، وإعادةهم إلى ليبيا»، بين يناير وأبريل 2022. وأضافت أنه من بين المهاجرين 3 آلاف و876 رجلاً، و126 قاصراً، فضلاً عن 410 نساء، و49 قاصراً.

(وكالات)